الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة»: تقليص ترخيص التخفيضات والعروض إلى طلب واحد

أعلنت وزارة التجارة والصناعة تقليص إجراءات تراخيص العروض والتنزيلات إلى طلب واحد عبر نموذج مخصص في موقعها الالكتروني بدلا من تعبئة نحو 15 نموذجا كان معمولا بها سابقا. وقالت الوزارة في بيان إن قطاع حماية المستهلك نجح في اختصار الاجراءات لتسهيل الخدمات المقدمة للشركات من خلال توحيد الشروط والطلبات. وأضافت ان الخطوة الجديدة تتيح لمقدم الطلب اختيار ورقة واحدة سواء كانت خصومات او تنزيلات او جوائز والعروض الخاصة.. الخ ويعبأ النموذج الكترونيا. وأوضحت انه أضحى بإمكان مقدم طلب الحصول على الترخيص الدخول على موقع الوزارة www.moci.gov.kw وتعبئة النموذج المخصصة وتقديمه في دقائق معدودة في الادارة عكس الامر سابقا والذي يستلزم تعبئته اوراق عدة.

خلال المؤتمر المهني الدولي السادس "تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة"

الروضان: «التجارة» تطور التشريعات المُنظِّمة لضبط السلوك الاقتصادي

خالد الروضان متوسطا محمد حمود الهاجري ومحمد العبيلان وصقر الحيص ود.طلال أبو غزالة (ريليش كومار)

عاطف رمضان

أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أن الوزارة لا تدخر جهدا لتطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة لضبط السلوك الاقتصادي بما يعود بالرخاء على المواطنين ودعما لحماية المشروعات الصغيرة الناشئة وتشجيعها للاستثمار لجلب المزيد من التدفقات النقدية وتحفيز المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

جاء ذلك خلال كلمته التي ألقاها امس في المؤتمر المهني الدولي السادس تحت شعار «تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة» الذي أقيم في قاعة المؤتمرات في غرفة تجارة وصناعة الكويت بتنظيم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية، وقسم المحاسبة بجامعة الكويت واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، وتنتهي فعاليات المؤتمر اليوم الخميس. وفي اطار برنامج الوزارة للاصلاح التشريعي، قال الروضان ان الوزارة قامت بتضمين قانون تنظيم مزاولة مهنة مراقبي الحسابات ايمانا منا بأهمية الدور الذي يقوم بقطاع مراقبي الحسابات كأمين لتوافر المعلومات المالية التي تعكس واقع الشركات وكمراقب لالتزام الشركات بالقوانين ذات الصلة.

واوضح ان مشروع القانون الجديد يأتي لوضع الاطار القانوني السليم الذي يواكب افضل الممارسات العالمية.

وأضاف الروضان ان مشروع القانون الجديد ينظم عملية الأعمال الاستشارية، داعيا الحضور بتزويد الوزارة باي اقتراحات يمكن اضافتها الى هذا المشروع الجديد والذي كلنا أمل ان يرى النور قريبا.

من جانبه، افاد رئيس المؤتمر ورئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صقر الحيص بأن تحديات ومعوقات جمة تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة واصبح امانة في عنق منتسبي المهنة والقائمين على علم المحاسبة تطوير هذا العلم ليواكب المستجدات المتلاحقة.

وأشار الى ان الجمعية اخذت على عاتقها مهمة تطوير قانون مهنة المحاسبة والمراجعة وتم تقديم مشروع قانون وهو قيد التفعيل وتبني الجمعية مؤخرا صياغة مشروع قانون للزكاة على معايير محاسبية متوافقة مع المرتكزات الشرعية للفريضة ولا تغفل الجانب القانوني والاقتصادي وتم تشكيل لجنة تحوي متخصصين بالمجال الشرعي والقانوني والمحاسبي منبثقة عن جمعية المحاسبين لهذا الغرض.

من جانبه، قال رئيس قسم المحاسبة بكلية العلوم الادارية بجامعة الكويت د.صادق البسام ان مهنة المحاسبة والمراجعة في العالم وفي عالمنا العربي تمر بأزمة ثقة بين القائمين عليها والمجتمع، مشيرا الى أن مهنة المحاسبة ستواجه تغيرات جذرية خلال العقود الثلاثة المقبلة ما يتطلب ردا من قبل المنظمات المهنية المحلية والعالمية.

في السياق ذاته، قال رئيس مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين د.طلال ابو غزالة، إن العالم دخل في الثورة الصناعية الرابعة (ثورة المعرفة) التي ستكون أكبر وأهم وأكثر تأثيرا من سابقاتها.

وأشار إلى أن مهنة المحاسبة ستندثر إذا لم تواكب التطورات والتغييرات، التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، إذ سيتحول المدقق البشري إلى آخر تقني، وسيكون دور المحاسب محصورا في إنتاج الصياغة أفضل برامج التدقيق.

وأفاد بأن مجموعة طلال أبو غزالة بدأت بإنشاء مدقق تقني، لافتا إلى أن جامعة «MIT» خصصت مليار دولار لإنشاء جامعة تدرس الذكاء الاصطناعي.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون، محمد العبيلان، إن المهنة بحاجة إلى الدعم المادي من الحكومات الخليجية لتطويرها ومواكبة التطورات التي تطرأ عليها.

بدوره، بين نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عبدالقادر الصغير، أن هناك كثيرا من المتغييرات أثرت على مهنة المحاسبة والتدقيق وشكلت تحديات جوهرية أدت إلى تغييرات في دور وآليات مهنة المحاسبة.

البنك شارك بـ 150 مليون دولار من التسهيلات

«التجاري»: توقيع اتفاقية تمويل مشروع مصفاة الدقم

لقطة جماعية خلال توقيع الاتفاقية

أعلن البنك التجاري الكويتي في بيان صحافي أمس عن توقيع اتفاقية تمويل مصفاة الدقم أحد أهم المشاريع الحيوية بسلطنة عمان مع عدد من جهات التمويل المحلية والعالمية، وذلك بحضور مدير عام قطاع الائتمان الخدمات المصرفية للشركات ومدير قطاع الخدمات المصرفية الدولية بالوكالة سحر الرميح، رئيس قطاع الخدمات المصرفية الدولية كونال سينج.

والجدير بالذكر ان مؤسسة البترول الكويتية تمتلك حصة قدرها 50٪ في مصفاة الدقم الجديدة كليا مشاركة مع شركة النفط العمانية، حيث سيتم إنشاء مصفاة بطاقة تكريرية 230,000 برميل يوميا. وأفاد «التجاري» بأن قيمة التسهيلات المقدمة من البنك وجهات التمويل المحلية والعالمية قد بلغت 4,6 مليارات دولار بآجال استحقاق تمتد من 16 حتى 19 سنة، حيث شارك البنك التجاري الكويتي بمبلغ 150 مليون دولار من تلك التسهيلات التي حظيت بمشاركة العديد من مؤسسات التمويل التجارية العالمية.

وفي تعقيبها على توقيع البنك على التسهيلات المقدمة للمشروع، قالت سحر الرميح: «قام البنك بالتوقيع على اتفاقية التمويل المشترك البالغ قيمته 4,6 مليارات دولار بآجال استحقاق تمتد من 16 حتى 19 سنة والمقدمة لتمويل مشروع مصفاة الدقم أحد أهم المشاريع الحيوية بسلطنة عمان». وأضافت الرميح أنه ستتم الاستفادة من التسهيل المقدم لتمويل هذا المشروع لإنشاء مصفاة جديدة كليا في منطقة الدقم ــ سلطنة عمان بطاقة تكريرية قدرها 230,000 برميل يوميا عن طريق الشراكة المشتركة بين شركة النفط العمانية (حصتها 50٪) ومؤسسة البترول الكويتية (حصتها 50٪)، حيث بلغ إجمالي تكلفة المشروع 8,2 مليارات دولار ومن المخطط أن يتم الانتهاء من بناء المصفاة خلال 4 سنوات ونصف السنة.

سحر الرميح وكونال سينج

الرميح: حريصون على تمويل مشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للكويت

وتابعت الرميح كاشفة أن التسهيلات الممنوحة لمشروع مصفاة الدقم هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية ممنوحة من قبل عدد من مؤسسات التمويل التجارية المحلية بقيمة 490 مليون دولار وتسهيلات ممنوحة من قبل عدد من مؤسسات التمويل التجارية العالمية بقيمة 1430 مليون دولار وتسهيلات مباشرة ممنوحة من قبل بنك التصدير والاستيراد الكوري KEXIM (420 مليون دولار) وتسهيلات مغطاة بضمانات ممنوحة من قبل بنك التصدير والاستيراد الكوري KEXIM (180 مليون دولار) وتسهيلات مغطاة بضمانات ممنوحة من قبل مؤسسة تأمين الصادرات البريطانية UKEF (700 مليون دولار) وتسهيلات مغطاة بضمانات ممنوحة من قبل مؤسسة CESCE (500 مليون دولار) وتسهيلات ممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الإسلامية (890 مليون دولار)، في حين تساهم البنوك الكويتية بنسبة 32٪ من إجمالي التمويل لتحتل مركز الصدارة في تمويل هذا المشروع الحيوي.

واختتمت الرميح حديثها مؤكدة حرص البنك التجاري الكويتي على تمويل المشاريع المهمة للجهات الحكومية في الكويت ومنها مؤسسة البترول الكويتية، إضافة إلى سعيه الدائم لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق التنمية المستدامة للكويت.

الكويت تطرح مشاريع لتطهير التربة بـ 2,4 مليار دولار

أحمد مغربي

قال مدير مجموعة تأهيل التربة في شركة نفط الكويت منصور الخارجي إن الأمم المتحدة والكويت تستعدان لطرح مشاريع بقيمة 2,4 مليار دولار حتى عام 2024 لتطهير التربة الكويتية من التلوث الناجم عن الغزو العراقي للكويت.

وأضاف الخارجي في تصريحات صحافية على هامش مؤتمر صحافي عقد أمس أن هذه الأموال ستخصص فقط لتأهيل التربة الكويتية وستدفعها الأمم المتحدة من تعويضات الغزو العراقي للكويت.

وعن المساحة المراد تنظيفها قال الخارجي إنها تصل إلى 114كم2 مسطح، بينما تصل التربة المراد تنظيفها 26 مليون متر مكعب، مشيرا إلى وجود 70 مقاولا على قائمة الشركة سيتم تأهيل الفائز منهم للقيام بالأعمال.

وأضاف ان شركة نفط الكويت من جانبها ستخصص مبلغ 50 مليون دينار (164,4 مليون دولار) لتطهير التربة من التلوث الناجم عن عمليات الشركة. وأكد الخارجي على وجود أولويات للعمل، بالتنسيق مع وزارتي الأشغال والكهرباء والماء، بحيث يتم البدء من منطقة الشمال لوجود مخزون مائي، تعمل الشركة على حمايته، آملا أن يتم طرح مشاريع ضخمة من الشمال إلى الجنوب.

ووصف الخارجي التلوث الناجم عن الغزو العراق في عام 1990 بأنه «واحد من أكبر الكوارث البيئية التي حدثت على ظهر الكوكب».

بدورها، قالت رئيس فريق عمل مساندة تأهيل التربة الملوثة في شركة نفط الكويت م.ندى القلاف على ان هناك خطة موضوعة للتخلص بشكل كامل من التربة الملوثة والتي تسبب فيها الغزو العراقي الغاشم إبان عام، لافتة الى ان عام 2024 يعد موعدا تقريبياً للانتهاء من التلوث.

وأضافت القلاف ان مجموعة معالجة التربة الملوثة تم إنشاؤها عام 2012، مشيرة الى ان هناك عقودا سيتم طرحها العام المقبل في هذا الإطار، لافتة الى ان هناك شركات مؤهلة بالفعل وأخرى في الطريق سواء كانت شركات محلية او عالمية، مشيرة الى ان التعاقد يتم من خلال الخبرات التي تمتلكها الشركات في هذا المجال.

ولفتت إلى تنظيف نحو 2,28 مليون متر مكعب حتى الآن من المساحة الكلية الملوثة، تشمل تربة جافة وبحيرات نفطية.

وأكدت وجود برامج مجدولة ضمن خطة مرسومة للتخلص من التربة الملوثة يتم العمل بها بداية 2019.

«بيتك» واصل أداءه القوي وفقاً للاستراتيجيات الموضوعة

الناهض: المصارف الإسلامية أصبحت أكثر تأثيراً في القطاعات المالية العالمية

مازن الناهض

محمود عيسى

قال الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض إن المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر تأثيرا في القطاع المالي العالمي، وذلك بفضل إنشاء منتجات وخدمات يمكن أن تتنافس مع نظيراتها التقليدية.

وكان الناهض يرد على سؤال خلال مقابلة مع مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب للاستشارات والاعلام عما اذا كان يعتقد أن هناك غيابا لأدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة والحلول التي يقترحها، حيث أشار إلى أن بنوك مجموعة بيتك واصلت أداءها القوي وفقا للخطط والاستراتيجيات الموضوعة للاستفادة من عناصر القوة في كل سوق.

وقال الناهض إنه يجب معالجة قضية إدارة السيولة في التمويل الإسلامي مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يشهدها التمويل التقليدي في الوقت الحاضر، مبينا أن هناك قضيتان رئيسيتان، لاسيما في المدى القصير: الأولى عدم وجود أسواق نقد متطورة ــ لاسيما في المعاملات المتبادلة بين البنوك ــ من النوع الذي يشهده التمويل التقليدي، والقضية الأخرى فتتمثل في النقص في أدوات الاستثمار قصيرة الأجل أو ذات مستويات التداول العالية، وذات المخاطر الرأسمالية المحدودة والعائدات المتوقعة.

وأضاف الناهض ان لجنة بازل للرقابة المصرفية تقترح معيارين تنظيميين جديدين لمخاطر السيولة أولهما نسبة تغطية السيولة الذي يؤكد على أن المؤسسات لديها موارد سائلة عالية الجودة تمكنها من الصمود في مواجهة سيناريو إجهاد حاد يستمر لمدة شهر واحد، أما الثاني فهو صافي معدل التمويل المستقر، والذي يعزز المرونة على المدى الطويل عن طريق تشجيع البنوك على تمويل أنشطتها من مصادر أكثر استقرارا.

ضرورة معالجة قضية إدارة السيولة في التمويل الإسلامي مع النظر إلى تطورات التمويل التقليدي

الأصول المصرفية الإسلامية انعكاس للاقتصاد المتنامي في البلاد

الصين قد تصبح مستثمراً رئيسياً في قطاع الإنشاءات الكويتي

عوامل النمو

وردا على سؤال عن العوامل الرئيسية التي تدفع النمو الاقتصادي في الكويت، وكيفية تأثيرها على الخدمات المصرفية الإسلامية، قال الناهض إن النمو في الأصول المصرفية الإسلامية هو انعكاس للاقتصاد المتنامي في البلاد. وعلى الكويت أن تتبع الاتجاه الإقليمي لمتابعة برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بمبادرات متعددة تهدف إلى دعم التنوع الاقتصادي للمشروعات غير النفطية المدرة للدخل، بما في ذلك دورها التاريخي كمركز تجاري في الخليج.

وأوضح الناهض انه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا محوريا في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جذاب للمستثمرين يتولى فيه القطاع الخاص إدارة دفة الاقتصاد ويعزز المنافسة وكفاءة الإنتاج، ويدعم تنمية الموارد البشرية بينما يلهم بيئة الأعمال بالعمل على خلق خطة تنمية متوازنة. وفي الوقت الحالي، يستحوذ بند أجور القطاع العام على الجزء الأكبر من نفقات الحكومة فضلا عن مخصصاتها الضخمة للدعوم بما في ذلك الوقود والكهرباء والماء والمواد الغذائية الأساسية، والتي تستحوذ على 22٪ من الإنفاق الحكومي، بمتوسط مزايا مالية سنوية تبلغ نحو 10 آلاف دولار للفرد، منها 2500 دولار دعم للوقود. وعلاوة على ذلك، قال الناهض إن المقاولين والمتخصصين في البنية التحتية والطاقة مهتمون منذ الربع الأول من عام 2018 بالعمل على تحقيق الهدف الذي أعلنته الكويت وهو الحصول على 15٪ من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وقد تم في الربع الثالث من عام 2018 تأمين العديد من العقود والمشاريع، وكما ذكرت مصادر ان الصين قد تصبح مستثمرا رئيسيا في قطاع الإنشاءات الكويتي.

إصدارات الصكوك

وفي معرض رده عما يجب عمله لتمكين الكويت من اللحاق بركب دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على صعيد الصكوك وتشجيع إصدارها، قال الناهض انه على الرغم من أن إصدارات الصكوك السيادية قصيرة الأجل قد تم تكريسها بنجاح في البحرين، فقد تكون الحكومات الأخرى مترددة في هذا المجال، خاصة إذا كانت تحمل تكلفة تمويل أعلى. وعادة ما يتم اعتبار النقص الدولي في الصكوك سببا رئيسيا في عدم وجود سوق تداول نشطة في الكويت، برغم الجهود المبذولة لتطوير هذا النوع من الصكوك.

«NBK CAPITAL»: البورصة الكويتية الأفضل أداءً خليجياً

ذكر تقرير شركة الوطني للاستثمار أن التقلبات المتزايدة في الأسواق العالمية والانخفاض في أسعار النفط، انعكست على أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي سلبيا في الغالب، حيث انخفض مؤشر ستاندرد اند بورز للأسواق الخليجية بنسبة 2,04٪ في نوفمبر متأثرا بأداء سلبي في السعودية، التي تراجعت 2,58٪ والإمارات حيث تراجعت دبي وأبو ظبي بنسبة 4,16٪ و2,69٪ على التوالي. في حين كانت الكويت الأفضل أداء في دول مجلس التعاون الخليجي لشهر نوفمبر حيث ارتفع مؤشر بورصة الكويت 1,33٪ لتحتل المركز الأول، وجاءت البحرين في المركز الثاني بنسبة 1,07٪، بينما سجلت قطر زيادة هامشية بنسبة 0,62٪ بعد مكاسب بلغت 5٪ تقريبا خلال الشهر السابق. ووفقا للتقرير انخفض مؤشر ستاندرد اند بورز للأسواق العربية بنسبة 1,69٪ فيما ارتفع مؤشر EGX 30 المصري بنسبة هامشية بنسبة 0,52٪.

1,3٪ مكاسب مؤشر مورغان ستانلي والخسائر تتقلص 4,32٪

1,14٪ انخفاض مؤشر ستوكس للأسهم الأوروبية

وأشار تقرير «الوطني للاستثمار» الى أن الأسواق العالمية تمكنت من إنهاء شهر نوفمبر بشكل إيجابي وإن كانت ما زالت في بيئة متقلبة حيث تعززت الأسواق العالمية خلال الأسبوع الأخير من الشهر بعد تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول أمام النادي الاقتصادي في نيويورك والذي قال فيها إن معدلات الفائدة «أقل بقليل من المستويات المحايدة». واعتبرت الأسواق هذا بمنزلة إشارة على أن دورة رفع أسعار الفائدة الحالية تقترب من نهايتها وأن الزيادات الثلاثة التي كانت متوقعة خلال العام 2019 هي الآن أقل احتمالية.

وحقق مؤشر مورغان ستانلي للأسهم العالمية مكاسب بنسبة 1,30٪ خلال نوفمبر ما أدى إلى تقليص خسائره منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 4,32٪. وعادت مؤشرات الأسهم الأميركية للأداء الإيجابي لهذا العام حيث ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 3,24٪ بعد تحقيقه 1,79٪، بينما سجل مؤشر داو جونز الصناعي 1,68٪ ليصل بذلك الأداء السنوي إلى 3,31٪.

أما بالنسبة للأسهم الأوروبية فقد انخفض مؤشر 600 Stoxx Europe بنسبة 1,14٪ خلال نوفمبر لتصل بذلك خسائره منذ بداية العام إلى 8,14٪. وانخفض مؤشر CAC40 الفرنسي 1,76٪ متأثرا بأعمال الشغب المستمرة في فرنسا، بينما تراجع مؤشر داكس الألماني بنسبة 1,66٪. وبالنسبة للأداء منذ بداية العام، فقد انخفض مؤشر داكس بنسبة 12,85٪ في حين انخفض مؤشر CAD40 بنسبة 5,81٪.